مؤسسة رمز للتنمية
RAMZ DEVELOPMENT FOUNDATION

التحديات التي تواجه النساء مالكات المشاريع الخاصة

دراسة بحثية في العاصمة صنعاء

تنفيذ مؤسسة رمز للتنمية

إعداد:
دكتورة / منى صالح الغشمي

يونيو ٢٠٢١

❖ فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
▪ فهرس المحتويات	١
▪ الملخص	٢
▪ نبذة عن ملامح الوضع الاقتصادي للنساء في اليمن	٤
▪ أهمية التمكين الاقتصادي للنساء	٤
▪ مصادر التمويل الأصغر في اليمن	٥
▪ أبرز التحديات التي تعترض المشاريع الخاصة	٥
▪ مشكلة الدراسة	٦
▪ أهداف الدراسة	٧
▪ أهمية الدراسة	٧
▪ مصطلحات الدراسة	٨
▪ منهج الدراسة	٨
▪ مجتمع الدراسة	٨
▪ عينة الدراسة	٨
▪ مصادر جمع المعلومات	٨
▪ أداة تنفيذ الدراسة	٩
▪ مستوى تحقق أبعاد الدراسة الخمس بشكل عام	١٠
▪ مستوى التحقق للأبعاد على مستوى كل فقرة	١١
▪ الاستنتاجات	١٨
▪ التوصيات	١٩
▪ والمقترحات	٢٠
▪ قائمة المراجع	٢٠

❖ الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه النساء مالكات المشاريع الخاصة بهدف مساعدتهن على تجاوزها في سبيل تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء. تمثل مجتمع الدراسة بالنساء مالكات المشاريع والمنظمات المحلية العاملة معهن في أمانة العاصمة صنعاء. بلغت عينة الدراسة ٤٠ باحثة من النساء مالكات المشاريع والمنظمات العمالة في مجال التمكين الاقتصادي للنساء. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة في تنفيذ هذه الدراسة.

توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات كان أبرزها أن النساء مالكات المشاريع في اليمن يواجهن تحديات تمثلت في (الإجراءات المطلوبة منهن لامتلاك المشروع، توفر المستلزمات المطلوبة للمشروع، توفر القدرات والمهارات المطلوبة لعمل المشروع، تسويق المنتج، الظروف الأسرية المحيطة بالنساء). هناك انخفاض في تأثير التحدي المرتبط بالظروف الأسرية المحيطة بالنساء، مما يشير إلى صعوبة الوضع الاقتصادي لدى الأسرة، وبالتالي قبولها النسبي لخروج النساء للعمل، وجود قصور في البرامج التدريبية المقدمة للنساء حيث أنها لا ترتقي لتلبية احتياجات النساء في بناء مهارات نوعية تُمكنهن من تقديم منتجات منافسة، هناك صعوبة تواجه النساء فيما يتعلق ببيع المنتجات نظراً لضعف القدرة الشرائية للزبائن.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان أبرزها ضرورة توسيع دائرة العمل في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، ضرورة وضع اجراءات للحد من تأثير التحديات التي تطرقت لها الدراسة من مختلف الأطراف الحكومية وغير الحكومية، ضرورة القيام بتقييم البرامج التدريبية المقدمة للنساء في مجال التمكين الاقتصادي، بهدف معرفة جوانب القصور، ومن ثم تصميم برامج تدريبية نوعية تمكن النساء مالكات المشاريع من المنافسة، ضرورة أن يكون العمل في مجال التمكين الاقتصادي للنساء ضمن حزمة من التدخلات التي يتم استهداف النساء بها للحد من تأثير مختلف التحديات المحيطة بهن، ضرورة أن تقوم كافة الأطرفة الرسمية وغير الرسمية بدراسة سُبل فتح منافذ خارجية لتسويق منتجات مشاريع النساء.

Challenges facing women owning private enterprises in Sana'a

Abstract

This study aims to identify the most important challenges facing women owning private projects in Sana'a with the aim of helping them overcome these challenges to achieve women's economic empowerment. The study population is represented by women who own private projects and the local organizations working with them in Amanat Al-Asimah. The study sample consists of (40) female respondents who are owners of enterprises and organizations working in the field of women's economic empowerment. The analytical descriptive method has been used in this study and the questionnaire was used as a tool for collecting data.

The findings of the study show that women project owners in Yemen face challenges represented in the procedures required from them to own the project, the availability of the requirements required for the project, the availability of the capabilities and skills required to establish the project, marketing the product, and the family circumstances surrounding women. It is revealed that the impact of the challenge associated with the family conditions surrounding women has been low, indicating the difficult economic situation of the family and thus its relative acceptance of women leaving for work. In addition, there is a shortage of training programs provided to women as they do not meet the needs of women in building quality skills to enable them to deliver competitive products. There is also a difficulty women face in selling products due to the weak purchasing power of customers.

The study came out with a number of recommendations, the most prominent of which was the need to expand the circle of work in the field of economic empowerment for women, the need to develop measures to limit the impact of the challenges addressed by this study from various governmental and non-governmental parties, the need to evaluate the training programs provided to women in the field of economic empowerment with the aim of knowing aspects of Shortcomings and then designing specific training programs that enable women business owners to compete, the need for work in the field of economic empowerment for women as part of a package of interventions that target women to reduce the impact of the various challenges surrounding them and the need for all official and unofficial parties to study ways to open external outlets to market women’s products.

❖ الخلفية النظرية للدراسة:

▪ نبذة عن ملامح الوضع الاقتصادي للنساء في اليمن:

أوضحت دراسة (البناء، ٢٠١٥، ٤) بعض الملامح للوضع الاقتصادي للمرأة في اليمن حيث ذكر:

- أن الأمية ما تزال منتشرة بين النساء بنسبة تصل إلى (39.9%) في الحضر و (78.2%) في الريف.
- أن نسبة النساء ضمن السكان غير النشيطين اقتصادياً (72.1 %).
- أن نسبة النساء ضمن قوة العمل (23.7 %).
- أن نسبة النساء من إجمالي المشتغلين (24.6%).
- أن نسبة النساء من مجموع العاملين بأجر (8.2%) مقابل (91.8%).
- أن النساء تمثل (28.3%)من القوى العاملة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، و (9.3 %) من العاملين في القطاع الحكومي والعام.
- أن نسبة العاملات في قطاع الزراعة والصيد والحراجة هي (94.7 %) من مجموع العاملات في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- أن النساء تشكل نسبة (18.3%) من إجمالي المشتغلين في التعليم، و (24.9%) من إجمالي المشتغلين في الصحة والعمل الاجتماعي.
- أن نسبة النساء ضمن المشرعين وكبار المسئولين والمديرين تقدر بحوالي (4.4%) فقط.
- أن نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء والواقعة تحت خط الفقر الأدنى تقدر بحوالي (13.8 %).
- أن متوسط دخل الأسرة التي ترأسها المرأة يقل بحوالي الثلث عن متوسط دخل الأسرة التي يرأسها رجل.

من خلال تلك الاحصائيات والبيانات يتضح لنا حجم المعاناة، والمشكلة الاقتصادية التي تعاني منها النساء، مما ينعكس سلباً على حياتها، سوءاً عليها ذاتياً، أو على من تعولهم من أفراد أسرتها.

▪ أهمية التمكين الاقتصادي للنساء:

هناك إدراك وتوجهات استراتيجية رسمية وغير رسمية نحو دعم التمكين الاقتصادي للنساء من جميع القطاعات (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية) وتمكن أهمية ذلك كون التمكين الاقتصادي للنساء:

- يقلل من الأعباء المتزايدة والمتواصلة التي يسببها الفقر وتُلقى على كاهل النساء.
- يساهم في تحسين نوعية حياة النساء.
- يزيد من مشاركة النساء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تُمكين النساء من حقهن في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بحياتهن في مختلف المجالات.
- يعزز روح ريادة الأعمال لدى النساء.
- يساهم في تحسين التزام اليمن بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- **مصادر التمويل الأصغر في اليمن:**

بدأت تجربة التمويل الأصغر في اليمن في التسعينيات من هذا القرن، ويمكن تقسيم قطاع التمويل الأصغر إلى مجموعتين مختلفتين تتمثل بالقطاع الرسمي(بنوك التمويل الأصغر)، والقطاع غير الرسمي (مؤسسات التمويل الأصغر)، والفرق الرئيس بينهما هو أن بنوك التمويل الأصغر تخضع للتنظيم من قبل البنك المركزي، بموجب القانون الذي أقر عام 2009 لتنظيم أنشطة التمويل الأصغر، وبموجب هذا القانون تستطيع هذه المصارف تمويل أنشطتها عن طريق تعبئة المدخرات والودائع العامة، ولها الحرية في تحديد الميزانية للأنشطة والاستثمارات وفقا لأهدافها واستراتيجياتها الداخلية. أما مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تخضع لحوكمة البنك المركزي، فهي لا تستطيع فعل ذلك، وهذا يجعلها تتكل بالكامل تقريبًا على الأموال والبرامج الخارجية الموجهة إليها عن طريق الجهات المهتمة بذات المجال كالصندوق الاجتماعي للتنمية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

من حيث الأداء كان أداء مؤسسات التمويل الأصغر (غير الرسمية) ضعيفاً مقارنة ببنوك التمويل الأصغر (الرسمية) ، ويعود ذلك إلى سببين رئيسين يعتبران العائق أمام تطوير مؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية هما :

- **الافتقار إلى التمويل المستقر حيث تعتمد بشكل كلي على أموال المانحين.**
- **ضعف برامج الجهات المانحة الدولية المصممة بشكل سيء، فبرغم أنها لا تلبي الاحتياجات المحلية إلا أنه يتم الاجبار على تنفيذ مشاريع تلك البرامج بغض النظر عن مدى ملاءمتها لظروف السوق في اليمن من عدمه (الشيباني، ٢٠٢٠).**

لذلك على المستفيدين أو الشركاء أخذ هذين السببين بعين الاعتبار والاستعداد المسبق لكيفية التعامل معهما عند العمل مع مؤسسات التمويل الأصغر (غير الرسمية) ، بهدف الحد من الأثار السلبية لمهما قدر المستطاع.

- **أبرز التحديات التي تعترض المشاريع الخاصة:**

توصلت دراسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ٢٠١٢) إلى أن هناك عدد من التحديات والعقبات التي تقف في وجه التمكين الاقتصادي للنساء تمثلت في:

- **تحديات تتعلق بالتمويل من حيث: عدم الاستدامة خصوصاً مصادر التمويل الأجنبي، التغيير المتكرر في الأولويات المطلوبة للمشاريع، قصور في كفاءة البرامج التدريبية المقدمة).**
- **تحديات تتعلق بالخبرات التنظيمية للمنظمات المحلية العاملة في ذات المجال من حيث (الافتقار لوجود شبكات وجهات اتصال للعمل في ذات المجال، ضعف في القدرات التنظيمية العامة لتلك المنظمات، ضعف في عملية متابعة تلك المنظمات لمشاريع المستفيدات).**
- **ضعف ثقة المجتمع بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المشاريع.**
- **المواقف والنظرة السائدة حول المرأة العاملة.**

كما أوضحت دراسة البناء ٢٠١٥ إلى أن مشاريع التدريب والتأهيل للنساء لتمكينهن من الالتحاق بسوق العمل، أو البدء بممارسة نشاط مدر للدخل ...هي مشاريع آخذة في الانتشار التدريجي وتعكس اهتماما بالظاهرة، لكن هذا الانتشار لا يزال غير مدروس وغير موجّه، وكثير من مخرجات التدريب لا تجدي، لعدم وجود مشاريع تُعنى

بمرحلة ما بعد التدريب، ولا يزال حافز وجود تمويل خارجي يشكل سبباً رئيسياً لانتشارها. كما أن القروض الصغيرة والدعم الموجه لتشجيع النساء على ممارسة نشاطات مدرة للدخل لا يزال معتمداً في انتشاره على عامل توفر مصادر تمويل سهلة، وبمجرد شحة أو غياب هذه المصادر تتعرض المشروعات للانهيار السريع .لذلك فهذا الأمر أيضا بحاجة إلى رعاية وتخطيط مسبق بما يكفل إرساء أسس قانونية وتنظيمية واضحة لإنشاء مشاريع تؤمن مقومات كافية لاستمرارها وحمايتها من التعثر السريع.

كما أوضح البناء أن سيادة الأنماط التقليدية لمشاريع التمكين الاقتصادي للنساء والمعتمدة على تنمية المهارات الحرفية والصناعات التقليدية هو أمر مقبول في مراحل انتشاره المبكرة فقط، لكنه غير مقبول على المدى البعيد وفي عصر العولمة الذي يفرض أشكالاً من الاندماج يصعب التحكم بها، كما يفرض تحولات متسارعة في أوقات قياسية، لذلك لابد من الاستعداد لها بتحفيز وتنمية أنماط متعددة وحديثة من المهارات والصناعات والمشاريع. بما يمكنها من المنافسة (البناء،٢٠١٥).

واضافة دراسة مؤسسة (RAND،٢٠٢٠) وهي دراسة اجريت في جمهورية مصر العربية إلى ما سبق وجود تحديات تتعلق بـ:

- انخفاض المستوى التعليمي للنساء مما يحد من الفرص المتاحة أمامها.
- التزامات العائلة كتربية الأطفال ورعاية المسنين، مسؤوليات الأسرة.
- صعوبة التنقل وسهول الوصول لممارسة مختلف الانشطة الاقتصادية.
- مما سبق يمكن القول أن النساء على مستوى الوطن العربي بشكل عام وعلى مستوى اليمن بشكل خاص يواجهن جملة من التحديات من الممكن تلخيص أبرزها بتحديات تتعلق بـ:
  - المستوى التعليمي، والقدرات والمهارات للنساء.
  - التمويل ومدى ملائمته وكفايته لتنفيذ المشاريع الخاصة بالنساء.
  - الالتزامات والأعباء الأسرية.
  - القيود التي يفرضها المجتمع على النساء.
  - الأمان وسهول الوصول والتنقل في عمل النساء.

❖ الإطار العام للدراسة:

▪ مشكلة الدراسة:

تعتبر النساء من الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع اليمني، خصوصاً في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، مما زاد من معاناتها خلال السنوات الأخيرة في ظل الحرب على اليمن، وتوقف الرواتب، بالإضافة إلى التضخم غير المسبوق في الأسعار والانخفاض في قيمة الريال اليمني، مما أثر على معظم الأسر اليمنية، وبالأخص النساء كونهن الركيزة الأساس في حياة أي أسرة، كل ذلك دفع بالعديد من النساء إلى التفكير في امتلاك مشاريع خاصة بهن حتى يتمكن من إعالة أسرهن، وبالرغم من نجاح العديد من هذه المشاريع، إلا أن هناك في المقابل مشاريع تمتلكها نساء لم يكتب لها النجاح وتعثرت نتيجة العديد من التحديات التي تقف أمام النساء للدخول في مجال الأعمال، والذي يؤكد وجود هذا التعثر، النتائج التي توصلت لها دراسة (الشيباني،٢٠٢٠) حيث ذكر أن هناك عدد من المشاريع الصغيرة في اليمن تعثرت لأسباب منها (سوء التخطيط والتصميم والبحث، قصور في التسويق والترويج لبعض المشاريع كالأعمال الحرف اليدوية ، قصور في تنمية الإحساس بالملكية والمسؤولية

والمساءلة لدى المستفيدين من برامج التمويل الأصغر بحيث يصلون لامتلاك المثابرة والحافز للتغلب على التحديات كرواد أعمال) .
ووفقاً للتوجهات الرسمية ممثلة في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، والتي تَعتَبر التمكين الاقتصادي للنساء من أهم أولوياتها، حيث حددت الرؤية ضمن محورها الاقتصادي هدف استراتيجي خاص بالنساء، فقد نص الهدف الاستراتيجي السادس لذات المحور على ضرورة زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة، وزيادة مساهمتهن في الاقتصاد من خلال إطلاق برنامج وطني للتمكين الاقتصادي للنساء ومشاركتهن في قوة العمل.

لما سبق وحتى نتمكن من تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع كان لا بد من تظافر الجهود والعمل الجاد من أجل تحديد أهم التحديات التي تقف أمام امتلاك النساء لمشاريع خاصة بهن، ومن ثم الخروج بتوصيات ومقترحات للحد من تلك التحديات في سبيل التحقيق الفعلي لواقع أفضل للنساء في اليمن. ويمكن أن نلخص المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة البحثية بالسؤال الآتي:

ما هي أهم التحديات التي تواجه النساء في امتلاك مشاريع خاصة بهن؟

▪ أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:
- اعطاء نبذة مختصرة عن التمويل الأصغر كمصدر رئيسي لامتلاك النساء للمشاريع، وبعض المعلومات ذات الصلة بمجال التمكين الاقتصادي للنساء.
- توضيح أهمية امتلاك النساء لمشاريع خاصة.
- مناقشة أهم التحديات التي قد تعيق النساء عن امتلاك مشاريع خاصة.
- الخروج بتوصيات ومقترحات لمساعدة النساء والجهات العاملة معها في الحد من التحديات التي قد تواجهها في امتلاك وإدارة المشروع الخاص في سبيل تمكينهن اقتصادياً.

▪ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:
- أنها تناولت موضوع مهم وحيوي على المستوى الوطني تمثل في مناقشة التحديات التي تواجه النساء في سبيل تمكينهن اقتصادياً كحق وهدف وطني.
- مساعدة النساء في تحديد التحديات التي قد تعترضهن في مجال المشاريع الخاصة، لأخذها بعين الاعتبار، والاستعداد المسبق لها، لحماية مشاريعهن من التعثر.
- مساعدة المنظمات العاملة في ذات المجال في تحديد التحديات التي قد تعترض العمل مع النساء في مجال المشاريع الخاصة، لأخذها بعين الاعتبار خلال عملها والاستعداد لها مسبقاً.
- الخروج بجملة من النتائج والتوصيات للمساهمة في الحد من التحديات التي قد تعترض العمل مع النساء في مجال التمكين الاقتصادي.

▪ مصطلحات الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة التعريفين الآتي:

- المشاريع الخاصة: ونقصد بها المشاريع المدرة للدخل أو المشاريع التجارية بغَض النظر عن حجمها، والتي تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء، وتمكنهن من الاستقلال الاقتصادي مستقبلاً.
- التحديات: ونقصد بها التطورات أو التغيرات أو المشكلات أو الصعوبات أو العوائق التي تشكل تهديد أو خطر على مستقبل المشاريع الخاصة التي تمتلكها نساء.

❖ منهجية الدراسة:

▪ المنهج المستخدم في تنفيذ الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول تحديد وتفسير التحديات التي قد تعترض المشاريع الخاصة بالنساء كمالكات للمشاريع، ويحاول هذا المنهج أن يقارن ويفسر. ويقيم تلك التحديات بهدف الوصول إلى نتائج ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة في هذا الموضوع، بما يعود بالنفع على النساء مالكات المشاريع والمنظمات المحلية العاملة في ذات المجال مستقبلاً.

▪ مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بالنساء مالكات المشاريع والمنظمات المحلية العاملة معهن في أمانة العاصمة صنعاء، بهدف تمكينهن اقتصادياً من خلال دعمهن بالمشاريع الصغيرة، ونظراً لغياب الإحصائيات الدقيقة حول ذلك، فقد تم اختيار حجم العينة بشكل عشوائي بحسب امكانيات الوصول المتاحة.

▪ عينة الدراسة:

بلغت عينة الدراسة ٤٠ باحثة من النساء مالكات المشاريع، أو المنظمات العاملة في مجال التمكين الاقتصادي للنساء. وتم توزيع عدد ٥٠ استمارة على النساء مالكات المشاريع والمنظمات المحلية العاملة معهن، وتم استعادة وتحليل عدد ٤٠ استمارة بفاقد بلغ ٢٠٪.

▪ مصادر جمع المعلومات:

تم جمع بيانات ومعلومات الدراسة من مصدرين أساسيين هما:

- المصادر الأولية:

تم جمع البيانات والمعلومات الأولية من النساء مالكات المشاريع والمنظمات المحلية العاملة معهن في ذات المجال، من خلال توزيع استبانة الدراسة عليهن.

المصادر الثانوية:

تم جمع البيانات والمعلومات الثانوية عن طريق الاطلاع على:

- الأبحاث والدراسات ذات الصلة التي نفذت في الجمهورية اليمنية، وبعض الدول العربية.
- مواقع الإنترنت للحصول على المعلومات حول الدراسة البحثية.

▪ أداة تنفيذ الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في تنفيذ الدراسة، والوقت والإمكانات المتاحة، تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات في هذه الدراسة.

❖ عرض وتحليل نتائج الدراسة:

لتوضيح أهم التحديات التي تواجه النساء مالكات المشاريع الخاصة تم اختيار ٥ أبعاد للتعبير عن تلك التحديات تمثلت في: (الإجراءات المطلوبة لامتلاك المشروع، توفر المستلزمات لبدء المشروع، توفر القدرات والمهارات لعمل المشروع، التسويق للمنتج، الظروف الأسرية المحيطة بالمشروع)، وقد تم تحليل النتائج على مستوى الأبعاد الخمس بشكل عام، ثم تم تحليل النتائج على مستوى فقرات كل بُعد من الأبعاد الخمس للدراسة، وكانت النتائج على النحو الآتي:

- مستوى تحقق الأبعاد الخمس للدراسة: لمعرفة مستوى تحقق أبعاد الدراسة الخمس، وعلاقتها بنجاح المشاريع الخاصة بالنساء تم احتساب النسبة المئوية لكل بُعد والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

جدول رقم (١): يوضح تحقق أبعاد الدراسة الخمس

م	أبعاد الدراسة	النسبة المئوية %
١	الإجراءات المطلوبة لامتلاك النساء للمشاريع الخاصة	79.6
٢	توفر المستلزمات لبدء المشاريع الخاصة	81
٣	توفر القدرات والمهارات لعمل المشاريع الخاصة	73
٤	تسويق منتجات المشاريع الخاصة	74.6
٥	الظروف الأسرية المحيطة بالمشاريع الخاصة	65
متوسط تأثير أبعاد الدراسة في عمل المشاريع الخاصة		74.64

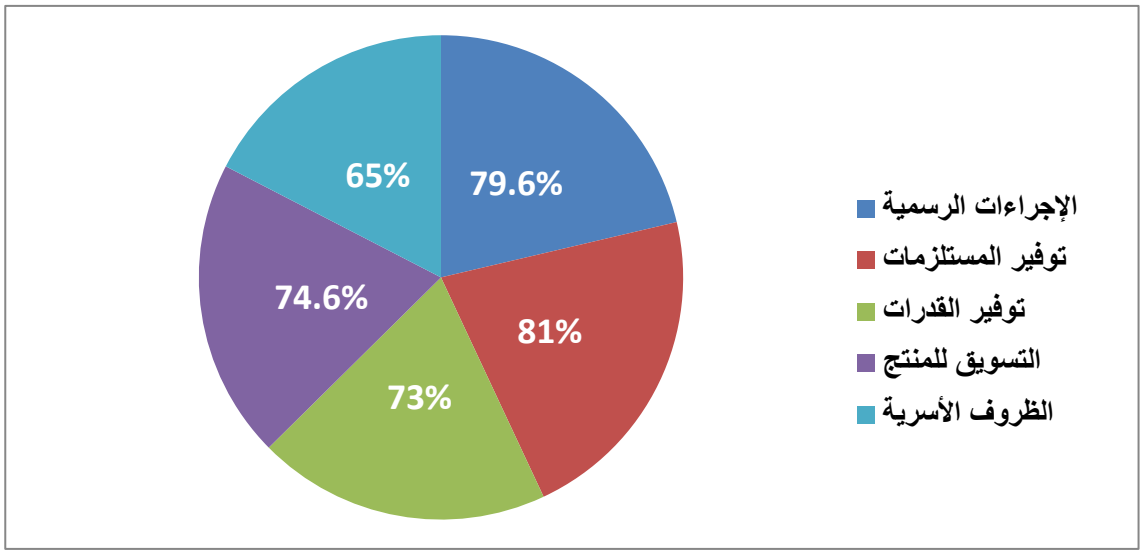

مخطط رقم (١): يوضح تحقق أبعاد الدراسة الخمس

من خلال الجدول والمخطط رقم (١) يتضح: أن متوسط تحقق التحديات التي تم قياسها لبدء ونجاح المشاريع الخاصة للنساء قد بلغ ٧٤,٦٤٪، وتعتبر هذه النسبة عالية، مما يشير إلى أن هناك تأثير عالي لأبعاد الدراسة الخمس التي تم قياسها في نجاح المشاريع الخاصة بالنساء. بلغت نسبة بُعد توفر المستلزمات لبدء المشروع الخاص ٨٠٪ أي بتقدير عالي جداً، مما يشير إلى أهمية هذا البُعد من وجهة نظر النساء مالكات المشاريع، و المنظمات المحلية غير الحكومية العاملة معها في ذات المجال، هذا يشير إلى أهمية توفر رأس مال كافي للنساء للبدء في مشاريعهن الخاصة، بالإضافة إلى أهمية توفر المعدات والمتطلبات الأخرى بالأسعار والجودة المناسبة في السوق المحلية بما يسهم في نجاح تلك المشاريع، بينما حقق بُعد الظروف الأسرية المحيطة بالمشاريع الخاصة بالنساء النسبة الأقل مقارنة بباقي الأبعاد، فقد بلغت نسبته ٦٥٪ ، مما يشير إلى الانخفاض النسبي لتأثير هذا البُعد على نجاح المشاريع الخاصة بالنساء، وقد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الوعي لدى الأسر والبيئة المحيطة بالنساء حول عَمل النساء في اليمن، أو قد يعود السبب في ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة نتيجة الحرب على اليمن، مما فرض على الكثير من النساء البحث عن مصدر للدخل لتأمين احتياجاتهن، ومساعدة أسرهن.

- _مستوى تحقق الفقرات على مستوى كل بُعد من أبعاد الدراسة: لمعرفة مستوى تحقق كل فقرة على مستوى كل بُعد تم احتساب النسبة المئوية لكل فقرة في كل بُعد من الأبعاد الخمس على النحو الآتي:

١. الإجراءات المطلوبة لامتلاك المشروع:

لقياس هذا البُعد تم صياغة ٥ فقرات تناولت التحديات المتعلقة بالإجراءات المطلوبة من النساء لامتلاك مشاريع خاصة سواءً من الجهات الممولة أو الجهات الرسمية ذات العلاقة، كما تم احتساب النسبة المئوية لكل فقرة، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢): مستوى تحقق فقرات الإجراءات المطلوبة من النساء لامتلاك المشروع

رقم الفقرة	الفقرة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		نسبة الفقرة %
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
1	استكمال الاجراءات المطلوبة للبدء في المشاريع الخاصة للنساء غير واضحة	12	30	16	40	12	30	66.7
2	تواجه النساء صعوبة في الوثائق الثبوتية المطلوبة للحصول على المشاريع	11	27.5	16	40	13	32.5	65
3	الضمانات المطلوبة للحصول على المشاريع صعبة ولا تتوفر مع كل النساء.	27	67.5	10	25	3	7.5	86.7
4	عملية استخراج التصريح لبدء المشاريع تتطلب وقت كبير	27	67.5	9	22.5	4	10	86
5	عملية استخراج التصريح لبدء المشاريع تتطلب نفقات مالية.	34	85	3	7.5	3	7.5	92.7
متوسط قياس الإجراءات المطلوبة لامتلاك المشاريع		-	-	-	-	-	-	79.6

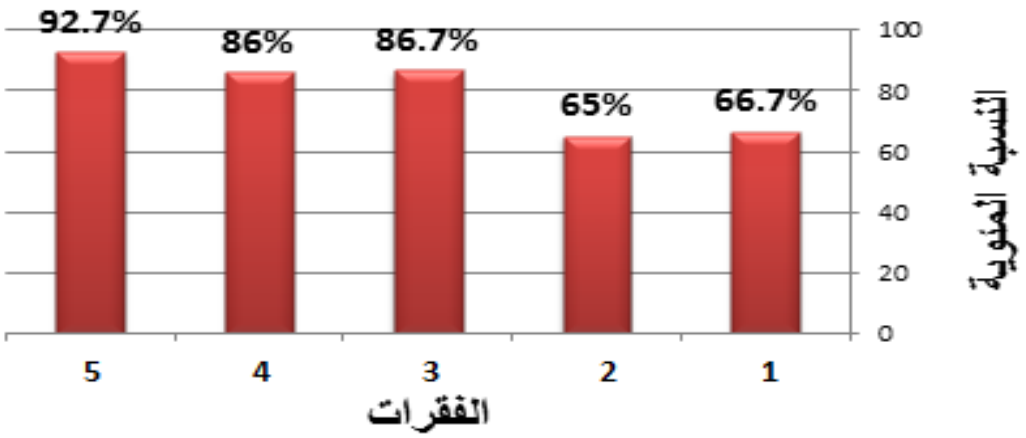

مخطط (٢): مستوى تحقق فقرات الإجراءات المطلوبة من النساء لامتلاك المشروع

من خلال الجدول والمخطط رقم (٢) يتضح: أن نسبة تحقق الإجراءات المطلوبة من النساء لامتلاك مشاريع خاصة قد بلغت 79.6 %، وهي نسبة عالية مما يشير إلى وجود صعوبات تواجه النساء تتعلق بهذا البعد، على مستوى الفقرات حصلت الفقرة رقم ٥ المتعلقة بنفقات استخراج التصريح من قبل النساء لبدء المشروع على أعلى نسبة تحقق حيث بلغت 92.7% وهي نسبة عالية جداً، مما يشير على ما تعانيه النساء من أعباء مالية اضافية سوءاً كانت رسمية أو غير رسمية قد لا تكون محسوبة ضمن تكلفة المشروع، كما يشير إلى لجوء بعض النساء إلى تنفيذ مشاريعهن بدون استخراج تصاريح لها، وهذا بدوره يجعل من الصعب على الجهات المهتمة أو المعنية سوءاً كانت رسمية أو غير رسمية التخطيط لتحسين هذا النوع من المشاريع، لغياب البيانات والمعلومات الدقيقة التي تعد المطلب الرئيس في أي تخطيط ناجح، تليها الفقرة رقم ٣ المتعلقة بالضمانات المطلوبة من النساء للحصول على المشروع حيث بلغت نسبة تحققها 86.7%، مما يشير إلى حجم الصعوبات التي تواجه النساء الراغبات في تحسين أوضاعهن الاقتصادية، وهذا بدوره يحرم الكثير من النساء من فرصة تحسين أوضاعهن خصوصاً مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها جميع اليمنيين نتيجة للحرب، كما تشير إلى أن الجهود المبذولة من قبل الجهات ذات العلاقة من جهات حكومية أو غير حكومية ما تزال دون المستوى وبحاجة إلى مزيد من التطوير، أو قد تكون غير معروفة لدى شريحة واسعة من النساء وبالتالي لا بد من وضع آليات لتعريف النساء بها ليتمكن من الاستفادة منها. بينما حصلت الفقرة رقم ٢ المتعلقة بالوثائق الثبوتية المطلوبة من النساء للحصول على المشروع على نسبة تحقق بلغت ٦٥٪، وهي أقل نسبة تحقق على مستوى البُعد، وقد يعود السبب في انخفاضها مقارنة بباقي الفقرات إلى كون أن هذه الدراسة نُفذت في العاصمة صنعاء، حيث قد تختلف هذه النتيجة في حال نُفذت الدراسة في إطار الريف، كما قد تشير إلى أثر الجهود التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة من جهات حكومية وغير حكومية في سبيل مساعدة النساء لتجاوز هذا التحدي. تلتها الفقرة رقم ١ المتعلقة بوضوح الاجراءات المطلوبة لامتلاك النساء لمشاريع خاصة بنسبة تحقق بلغت 66.7%، وقد تشير إلى الجهود النسبية التي تبذلها الجهات العاملة في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، كما تشير إلى الحاجة لمزيد من الجهود الإضافية من قبل الجهات ذات العلاقة من جهات حكومية وغير حكومية في سبيل رفع وعي النساء حول اجراءات امتلاكهن لمشاريع.

٢. توفر المستلزمات للبدء في المشروع:

لقياس هذا البُعد تم صياغة ٤ فقرات تناولت التحديات المتعلقة بتوفير المستلزمات المطلوبة من النساء لامتلاك مشاريع خاصة بهن، وقد تم احتساب النسبة المئوية لكل فقرة من فقرات هذا البُعد، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣): مستوى تحقق فقرات توفر المستلزمات للبدء في المشروع

رقم الفقرة	الفقرة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		نسبة الفقرة %
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
6	المستلزمات المطلوبة للبدء في المشاريع الخاصة متوفرة في السوق.	18	45	14	35	8	20	75
7	اسعار المستلزمات المطلوبة للبدء في المشاريع الخاصة مناسبة إلى حد ما.	10	25	16	40	14	35	63
8	جودة المستلزمات المطلوبة للبدء في المشاريع الخاصة مناسبة.	20	50	12	30	8	20	76.7
9	اسعار شراء مستلزمات المشاريع غير مستقرة مما يؤثر على استقرار قيمة المنتج.	28	70	9	22.5	3	7.5	87.7

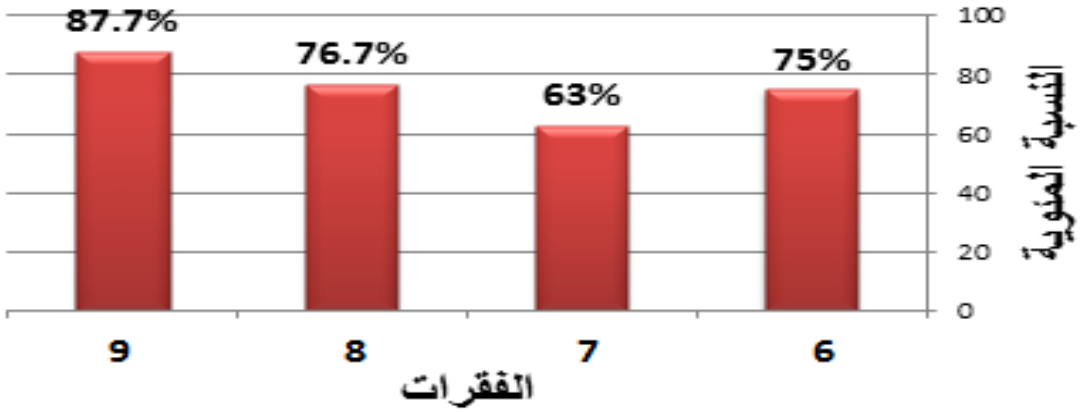

مخطط (٣): مستوى تحقق فقرات توفر المستلزمات للبدء في المشروع

من خلال الجدول والمخطط رقم (٣) يتضح أن: نسبة تحقق بُعد توفر المستلزمات لبدء النساء في مشاريعهن الخاصة كانت هي الأعلى مقارنة بالأبعاد الأخرى، فقد بلغت ٨١٪ وهي نسبة عالية جداً، مما يدل على أهمية هذا البُعد لنجاح النساء في مشاريعهن. على مستوى الفقرات نجد أن الفقرة رقم ٩ المتعلقة باستقرار أسعار شراء مستلزمات المشاريع الخاصة بالنساء مما يؤثر سلباً على أسعار منتجاتهن قد بلغت ٨٧,٧٪ وهي الأعلى مقارنة بباقي الفقرات، وتشير هذه النسبة إلى حجم المخاطر التي قد تعترض نجاح مشاريع النساء، وفرص بيع تلك المنتجات نتيجة عدم استقرار أسعارها. بينما حصلت الفقرة رقم ٧ المتعلقة بتوفر مستلزمات البدء في المشروع بأسعار مناسبة على نسبة بلغت ٦٣٪ وهي الأقل مقارنة بباقي فقرات البُعد مما يشير إلى أن النساء يواجهن مشكلة في أسعار المستلزمات المطلوبة لمشاريعهن، ويمكن تفسير ذلك بما تمر به البلاد من أزمات اقتصادية صعبة أثرت على استقرار الريال اليمني، هذا بالإضافة إلى الازمات المتعلقة بتوفير تلك المستلزمات نتيجة للحصار، كل ذلك ساهم في ارتفاع أسعار تلك المستلزمات.

٣. توفر القدرات والمهارات المطلوبة للبدء في المشروع:

لقياس هذا البُعد تم صياغة ٧ فقرات لمعرفة مدى توفر القدرات والمهارات المطلوبة لنجاح المشروع، وقد تم احتساب النسبة المئوية لكل فقرة من فقرات هذا البُعد، والجدول رقم (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤): مستوى تحقق فقرات توفر القدرات والمهارات المطلوبة للمشروع

رقم الفقرة	الفقرة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		نسبة الفقرة %
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
10	الانخفاض في المستوى التعليمي للنساء يعتبر من أهم أسباب تخوفهن في البدء بمشاريع خاصة بهن.	24	60	12	30	4	10	83
11	يعتبر النقص في القدرات والمهارات أهم أسباب تعثر المشاريع الخاصة بالنساء.	36	90	4	10			96.7
12	لدينا القدرات والمهارات للبدء في المشاريع الخاصة.	29	72.5	8	20	3	7.5	88
13	المنتج الذي نقدمه " سلعة/ خدمة" يتصف بالجودة المطلوبة من الزبائن.	30	75	10	25			91.7
14	أمتلك القدرات والمهارات المطلوبة لتوسيع وتطوير لمشروع.	29	72.5	10	25	1	2.5	90
15	هناك فرص متاحة أمام النساء للتدريب، وتطوير مشاريعهن الخاصة.	18	45	9	22.5	13	32.5	71
16	فرص التدريب لتطوير المشاريع الخاصة بالنساء غير مكلفة.	9	22.5	18	45	13	32.5	63

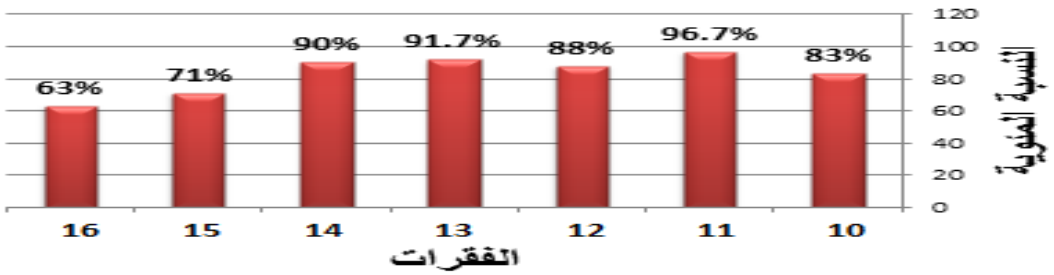

مخطط (٤): مستوى تحقق فقرات توفر القدرات والمهارات المطلوبة

من الجدول والمخطط رقم (٤) يتضح أن بُعد توفر القدرات والمهارات المطلوبة لعمل مشاريع النساء جاء في المرتبة ما قبل الأخيرة مقارنة بباقي الأبعاد بنسبة تحقق بلغت ٧٣٪، مما يشير إلى وجود قصور في توفر هذا البُعد بشكل أكبر مقارن بباقي الأبعاد الأخرى للدراسة. أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرة رقم ١١ الخاصة بتعثر المشاريع نتيجة النقص في قدرات ومهارات النساء على أعلى نسبة تحقق حيث بلغت ٩٦,٧٪ ، كما حصلت الفقرة رقم ٦٣ الخاصة بتوفر فرص لتدريب النساء على تطوير مشاريعهن بتكاليف مناسبة على أقل نسبة تحقق ٦٣٪ ، تليها الفقرة رقم ١٥ الخاصة بتوفر فرص أمام النساء للتدريب والتطوير في مجال المشاريع الخاصة بنسبة تحقق بلغت ٧١٪، لذلك يمكن القول أنه بالرغم من وجود مشكلة واضحة أمام النساء في مجال بناء قدراتهن ومهاراتهن النوعية المطلوبة لمشاريعهن التجارية، إلا أن البرامج والدورات التدريبية المقدمة لبناء قدراتهن ومهاراتهن في مجال المشاريع لم تلبي احتياجاتهن الحقيقة، كما قد تكون هناك مشكلة لدى النساء نتيجة محدودية فرص التدريب المجانية المتاحة أمامهن، أو لارتفاع تكاليف التدريب النوعي في مجال المشاريع. كل ذلك يشير إلى أهمية هذا البُعد وإلى أهمية أن تقيم البرامج التدريبية الحالية من حيث النوع والجودة والتكلفة من مختلف الأطراف المعنية في سبيل معالجة جوانب القصور والصعوبات الموجودة خصوصاً في ظل العولمة التي تتطلب جودة عالية لمنتجات هذا النوع من المشاريع، وضرورة فتح أسواق خارجية لمنتجات هذا النوع من المشاريع كمطلب مُلح في الوقت الحالي نظراً لانخفاض الطلب مقابل العرض نتيجة ضعف القدرة الشرائية من قبل الزبائن في الداخل.

٤. القدرة على التسويق:

لقياس هذا البُعد تم صياغة ٨ فقرات تناولت قدرة مالكات المشاريع على تسويق منتجاتهن، وقد تم احتساب النسبة المئوية لكل فقرة من فقرات هذا البُعد، والجدول رقم (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥): مستوى تحقق فقرات القدرة على التسويق

رقم الفقرة	الفقرة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		نسبة الفقرة %
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
17	بيع منتجات المشاريع المحلية الخاصة بالنساء تتم بسهولة.	15	37.5	16	40	9	22.5	71.7
18	الطلب على منتجات المشاريع المحلية الخاصة بالنساء مرتفع.	10	25	22	55	8	20	68
19	تعتبر المنتجات المتوفرة في السوق هي الأفضل مقارنة بالمنتجات المحلية للنساء.	11	27.5	18	45	11	27.5	66.7
20	لدينا القدرة على فتح منافذ تسويقية جديدة لمنتجاتنا.	19	47.5	8	20	13	32.5	71.7
21	لدينا القدرة على تطوير منتجاتنا وفقاً لمتطلبات الزبائن.	31	77.5	9	22.5			92.7
22	لدينا أساليب متعددة في عملية التسويق لمنتجاتنا.	24	60	9	22.5	7	17.5	81
23	أسعار منتجاتنا هي الأفضل مقارنة بالأخرين.	25	62.5	13	32.5	2	5	86
24	نحقق ربح مقبول من مشروعنا الخاص بعد احتساب التكاليف.	15	37.5	23	57.5	2	5	77.7

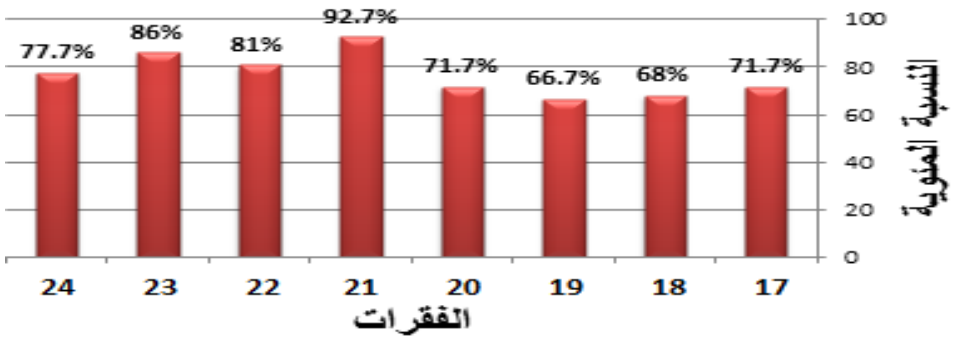

مخطط (٥): مستوى تحقق فقرات القدرة على التسويق

من خلال الجدول والمخطط رقم (٥) يتضح أن نسبة تحقق بُعد تسويق منتجات المشاريع بلغت ٧٤,٦٪. أما على مستوى تحقق الفقرات فقد حصلت الفقرة ٢١ التي تتعلق بقدرة مالكات المشاريع على تطوير المنتجات وفقاً لمتطلبات الزبائن على أعلى نسبة تحقق حيث بلغت ٩٢,٧٪، تليها الفقرة رقم ٢٣ المتعلقة بأسعار منتجات المشاريع المحلية الخاصة بالنساء المبحوثات مقارنة بالأخرين حيث حققت نسبة تحقق بلغت ٨٦٪. بينما حققت الفقرة ١٩ المتعلقة بجودة المنتجات المتوفرة في السوق مقارنة بالمنتجات المحلية للنساء نسبة تحقق هي الأقل على مستوى البُعد حيث بلغت ٦٦,٧٪ تليها الفقرة رقم ١٨ المتعلقة بالطلب على منتجات المشاريع المحلية الخاصة بالنساء مقارنة بالمنتجات الأخرى فقد بلغت ٦٨٪.

من تلك النتائج نجد أنه بالرغم من قدرة النساء تطوير منتجاتهن لتلبية احتياجات الزبائن، وبرغم أن منتجات النساء هي الأفضل من حيث الجودة، إلا أن الطلب على تلك المنتجات ما يزال دون المتوقع، برغم الجهود التسويقية الحالية المبذولة من قبل النساء، وقد يعود السبب في ذلك إلى حاجة النساء إلى تعلم مهارات تسويقية إضافية، أو إلى ضعف القدرة الشرائية للزبائن التي تجعلهم يبحثون أن المنتجات الأقل قيمة بغض النظر عن جودة المنتج. مما يشير إلى احتمالية أن تواجه النساء مشكلة تكدس المنتجات، ما قد يؤدي إلى تعثر المشروع نتيجة تعثر النساء في عملية تدوير رأس المال.

٥. الظروف الأسرية المحيطة بالمشروع:

لقياس هذا البُعد تم صياغة ٥ فقرات تناولت أهم الظروف الأسرية المحيطة بالنساء مالكات المشاريع والتي قد تؤثر على مشاريعهن الخاصة، وقد تم احتساب النسبة المئوية لكل فقرة من فقرات هذا البُعد، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك

جدول (٦): مستوى تحقق الظروف الأسرية المحيطة بالمشروع

رقم الفقرة	الفقرة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		نسبة الفقرة %
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
25	لدينا القدرة على حل احتياجاتنا المالية نتيجة الظروف الخاصة بعيداً عن أموال المشاريع.	4	10	15	37.5	21	52.5	52.7
26	الظروف المحيطة بنا تؤثر على عملية نمو وتوسع المشاريع	22	55	12	30	6	15	80
27	الالتزامات والأعمال المنزلية تعتبر عائق امام مالكات المشاريع مما يؤثر على نجاح المشاريع.	17	42.5	12	30	11	27.5	71.7
28	تعيق النظرة الاجتماعية نجاح النساء في امتلاك بعض أنواع المشاريع.	21	52.5	10	25	9	22.5	76.7
29	تخوف الأسر من التعرض للمخاطر والعنف يعتبر من الأسباب الرئيسية في منع الكثير من النساء من امتلاك مشاريع خاصة بهن.	22	55	9	22.5	9	22.5	77.7

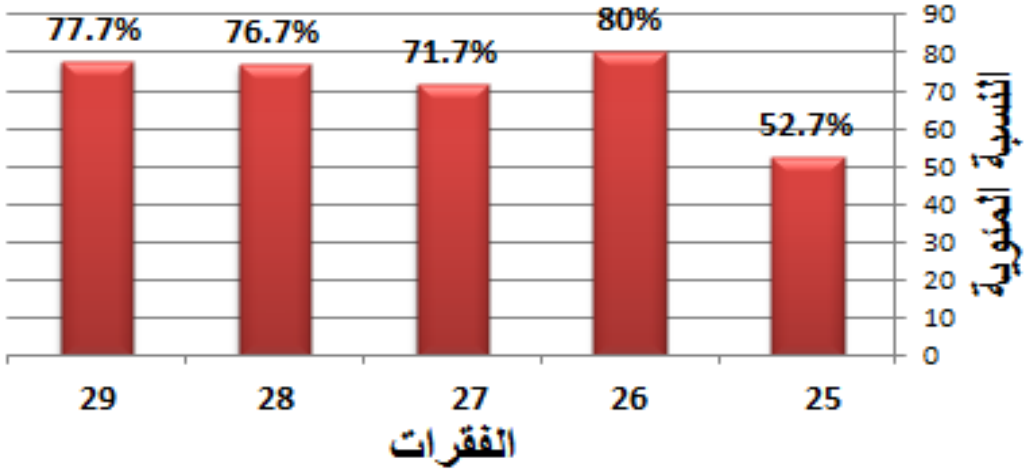

مخطط (٦): مستوى تحقق الظروف الأسرية المحيطة بالمشروع

من خلال الجدول والمخطط رقم (٦) يتضح أن الفقرة رقم (٢٥) الخاصة بقدرة النساء على حل احتياجاتهن ومشاكلهن المالية بعيداً عن أموال المشاريع قد حصلت على أقل درجة تحقق بنسبة بلغت ٥٢,٧٪، مما يشير إلى تأثر المشاريع بالظروف الأسرية للنساء حيث تنعكس الاحتياجات والظروف الأسرية سلباً على عملية تنمية وتطوير تلك المشاريع فجزء كبير من قيمة المبيعات بالإضافة إلى وقت وجهد النساء يصرف على الالتزامات الأسرية، وهذا ما أكدته نتائج الفقرة (٢٦) حيث حققت أعلى نسبة تحقق على مستوى البُعد والتي تشير إلى أن الظروف الأسرية المحيطة تؤثر على عملية نمو وتوسع المشاريع مما يؤكد على أن الالتزامات الأسرية تستنزف جزء كبير من قيمة المبيعات لمنتجات مشاريع النساء، هذا بدوره يسهم في تأكل رأس مال المشروع ويعيق عملية توسعه، تليها الفقرة (٢٩) المتعلقة بتخوف الأسر من تعرض النساء للمخاطر والعنف عند الخروج للعمل في مشاريعهن بنسبة تحقق بلغت ٧٧,٧٪، مما يشير على ضرورة الاهتمام بتحقيق الأمن والسلامة عند تصميم المشاريع للنساء بما في ذلك سلامة الوصول وتوفير مستلزمات المشروع وايضاً توفير قنوات آمنة للنساء لبيع منتجاتهن، كما أنه مؤشر إلى أن هناك حاجة لمزيد من برامج التوعية والتثقيف في هذا المجال.

❖ الاستنتاجات:

- تواجه النساء مالكات المشاريع في اليمن تحديات تتمثل في (الإجراءات المطلوبة منهن لامتلاك المشروع، توفر المستلزمات المطلوبة للمشروع، توفر القدرات والمهارات المطلوبة لعمل المشروع، تسويق المنتج، الظروف الأسرية المحيطة بالنساء).
- الإجراءات المطلوبة للحصول على تصاريح عمل للمشاريع مكلفة وتأخذ وقت طويل، مما يجعل الكثير من النساء يلجأن للعمل بدون تصريح، وهذا بدوره يعرضها للمخاطر والابتزاز، كما أنه لا يعطي معلومات حقيقية عن حجم المشاريع التي تمتلكها النساء كون جزء كبير منها غير مصرح وغير معروف لدى الجهات الرسمية، مما يؤثر على معرفة الاحتياجات والصعوبات والخطط المستقبلية.

- وجود قصور في البرامج التدريبية المقدمة للنساء حيث أنها لا ترتقي لتلبية احتياجات النساء في بناء مهارات نوعية تُمكنهن من تقديم منتجات منافسة.
- ارتفاع رسوم التدريب النوعي للنساء في مجال المشاريع. ما يحد من فرص الاستفادة منه.
- آليات تنفيذ المشاريع الاقتصادية الحالية للنساء ما تزال ضعيفة، حيث تقتصر أنشطتها على تقديم دعم للمشروع فقط دون مراعاة الظروف الاقتصادية والمعيشية المحيطة بالنساء، مما يؤثر على إمكانية استمرار تلك المشاريع.
- هناك صعوبة تواجه النساء في بيع منتجات مشاريعها نظراً لضعف القدرة الشرائية للزبائن.
- هناك تأثير كبير للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الأسر اليمنية في استمرار ونمو المشاريع التي تمتلكها نساء، حيث تستخدم النساء ثمن بيع منتجاتهن في حل مشاكلهن الاقتصادية، مما يعيق استمرار العديد من تلك المشاريع.
- هناك انخفاض في تأثير التحدي المرتبط بالظروف الأسرية المحيطة بالنساء مقارنة بالتحديات الأخرى، مما يشير إلى صعوبة الوضع الاقتصادي لدى الأسر، وبالتالي قبول الأسرة النسبي لخروج النساء للعمل، كما يؤكد من حاجة النساء الملحة لتأمين مصدر دخل يمكنهن من تلبية احتياجاتهن.
- هناك تخوف من قبل الأسر من تعرض النساء للمخاطر أو للعنف عند الخروج للعمل.

❖ التوصيات:

- ضرورة اتخاذ آلية واضحة من كافة الأطرفة الرسمية وغير الرسمية للعمل على الحد من التحديات التي تطرقت لها الدراسة.
- على الجهات الرسمية تقديم حزمة من التسهيلات للنساء الراغبات في امتلاك مشاريع خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات وتكاليف التصاريح، بالإضافة إلى رسوم الضرائب لتوسيع رقعة مشاركتهن في التنمية.
- ضرورة تصميم برنامج وطني يهدف إلى تمكين النساء اقتصادياً، مع منح أولوية الانتفاع منه للنساء اللاتي يعُلن أسر.
- ضرورة القيام بتقييم البرامج التدريبية المقدمة للنساء في مجال التمكين الاقتصادي والمشاريع الصغيرة، بهدف معرفة جوانب القصور فيها ومن ثم تصميم برامج تدريبية نوعية تمكن النساء مالكات المشاريع من المنافسة.
- على الجهات الرسمية ممثلة بوزارة التعليم الفني والمهني ووزارة الصناعة والتجارة الاهتمام بالبرامج الخاصة بتمكين النساء من إدارة المشاريع التجارية، وتوفير هذه البرامج التدريبية بأسعار رمزية بما يمكن النساء من الاستفادة منها.
- على كافة الأطرفة الرسمية وغير الرسمية دراسة سبل فتح منافذ خارجية لتسويق منتجات مشاريع النساء، مع التركيز على احياء الحرف والمنتجات التراثية التي تتميز بها اليمن وتقديمها بشكل عصري.
- على الجهات الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة إعادة النظر حول آليات عملها ضمن برامج التمكين الاقتصادي للنساء في اليمن، والعمل على استهداف النساء بمجموعة من التدخلات للحد من الصعوبات التي تعيق نجاح مشاريعهن، خصوصاً ما يتعلق بتوفير الأمن الغذائي لهن حتى تستطيع النساء المضي قُدماً في هذا المجال.

- على الجهات الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة أن تأخذ بعيد الاعتبار عند تقديم مشاريع للنساء سهولة وصول النساء لتلك المشاريع، ووضع معالجات لحماية النساء من أي احتمالات قد تعرضها للمخاطر أو العنف.

❖ المقترحات:

- انشاء شبكة لتبادل الخبرات والتجارب في مجال التمكين الاقتصادي للنساء بين مختلف الأطراف الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة.
- تشجيع النساء مالكات المشاريع على عمل مبادرات وكيانات منظمية تسهم في عملية التنسيق فيما بينهن وتهتم بتقديم المشورة لهن. وتكون جمعيات تعاونية لدعم المشاريع.

❖ المراجع:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، التمكين الاقتصادي للمرأة " دمج المرأة في الاقتصاد العراقي، ٢٠١٢.
- البناء، عبد القادر علي، ٢٠١٥، واقع المشروعات الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية اليمنية، منظمة المرأة العربية.
- التمويل الأصغر في اليمن بين سعير الحرب وتفشي فيروس كورونا المستجد، ٢٠٢٠، شبكة اليمن لتمويل الأصغر والصندوق الاجتماعي للتنمية.
- الدول العربية والتحديات الاقتصادية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، www.politics-dz.com، ٢٠٢١/٣/٢٩.
- الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، ٢٦ مارس ٢٠١٩.
- الشيباني، منيف، (٢٠٢٠)، التمويل الاصغر في اليمن- نظرة عامة على التحديات والفرص، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
- مؤسسة RAND، معوقات العمل التي تواجه النساء في جمهورية مصر العربية " التحديات والاعتبارات في السياسات"، ٢٠٢٠.
- /https://genderiyya.xyz/wiki
- https://arabstates.unwomen.org
- www.findevgateway.org/ar/blog/2020/05
- arabstates.unwomen.org/ar/countries/yemen
- www.alyoum8.net/news/8217